أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

بهرا
الضياء

صدر العدد الاول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
www.zowaa.org
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر بطبعتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
سعر النسخة ٢٥٠ دينار
المقالات تعبر عن آراء كتابها

العدد ٥٠٩ -الاحد ٢٥ تشرين الاول ٢٠٠٩م -٦٧٥٩ آ
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٢٣ لسنة ٢٠٠٧
Bahra No 509. Sun. 25 Oct 2009

قانون الانتخابات يمر بمخاض عسير لإقراره

تباين مواقف النواب حيال إحالة قانون الانتخابات الىً المجلس السياسي للأمن الوطني

بهرا- حيدر حمادة

يمر قانون الانتخابات بمخاض عسير جدا بعد فشل مجلس النواب لاقراره في المدة المحددة له وتعذر الوصول الى حل مما ادى الى احالته الى المجلس السياسي للامن الوطني.

ويرى نواب ان احالة القانون الى المجلس السياسي يعكس فشل المجلس بايجاد الحلول بينما يرى اخرون ان هذا الامر اعتيادي لان المجلس السياسي يضم القيادات السياسية العليا وبامكانهم ايجاد حل. اذ عزت الكتلة الصدرية في مجلس النواب ترحيل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي للامن الوطني الى ضغوط اميركية لتمرير القائمة المغلقة وبالتالي بقاء ما وصفته "وجوه يريدها المحتل". وقال الناطق الرسمي للكتلة علي الميالي: "ان ترحيل قانون الانتخابات للمجلس السياسي للامن الوطني بحجة عدم اتفاق الكتل السياسية حول موضوع كركوك جاء بسبب ضغوطات اميركية لتكون ذريعة لبقاء القوات الاميركية في العراق". واضاف: "ان القائمة المغلقة مطلب امريكي لبقاء بعض الوجوه التي يريد الاحتلال بقاءها بعد الرفض الشعبي لها، لان ليس هنالك ضمان لبقاء تلك الوجوه الا من خلال القائمة المغلقة". وهدد الميالي بان الكتلة الصدرية ستقف "وقفة حازمة" يوم الاحد المقبل في حال عدم تعديل قانون الانتخابات واجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

من جانبه دعا النائب عن التجمع العربي العراقي عمر الجبوري المجلس السياسي للامن الوطني الى مراعاة خصوصية كركوك واهميتها الوطنية باعتبارها رمزا للوحدة الوطنية. وقال: "ان مسألة ترحيل قانون الانتخابات من مجلس النواب الى المجلس السياسي للامن الوطني ستترتب عليها مراعاة خصوصية هذه المحافظة واهميتها باعتبارها رمزا للوحدة الوطنية، لذا لابد من وضع اعتبارات تحافظ على هذه الوحدة". واضاف الجبوري: "ان تحويل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي انما يؤشر تردد البرلمان في حسم هذا القانون وكبوة جديدة له بعد صحوة كانت محل اعتزاز الجميع". وتابع: "على الرغم من تردد مجلس النواب في حسم الامر، الا انه يمكن اعتبار ذلك محاولة للبحث عن مساعدة في حل هذه الاشكالية وستزيد من رصيد كركوك في مجالي خصوصيها واهميتها الوطنية". واشار الى "ان الاجراء القانوني كان كافيا لحل قضية كركوك ولكن شدة حساسية هذه المحافظة وكونها رمزا للوحدة الوطنية، حالا دون اقرار قانون الانتخابات. الا ان محمود عثمان النائب عن التحالف الكردستاني قال: "ان قضية كركوك لا تحل عن طريق قانون الانتخابات الا ان لها وضعا في الدستور". واضاف: "ان هذه القضية قحمت على القانون وادت الى تعطيله. وليس من المعقول ان تحل قضية بمثل هذا الحجم عند تشريع قانون مهم كقانون الانتخابات". واوضح عثمان: "ان التحالف الكردستاني عرض ان يتم تحديث سجل الناخبين لكل المحافظات المتنازع عليها، لا ان تتم المطالبة بتحديث سجل الناخبين في كركوك فقط". واشار الى: "ان جميع الامور في قانون الانتخابات تم الاتفاق عليها ولم يبق سوى قضية كركوك التي رحلت الى المجلس السياسي للامن الوطني".

يذكر ان مجلس النواب قرر ترحيل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي للامن الوطني بعد فشل الكتل السياسية بالتوصل الى اتفاق بشأنه. ويتالف المجلس السياسي من هيئات رئاسات الجمهورية والوزراء والنواب وممثلي الكتل السياسية في البرلمان.

فيما وصف النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حنين القدو اقرار تعديل قانون الانتخابات، بانه: "وصل الى طريق مسدود". وقال: "ان الاليات القانونية التي يستخدمها مجلس النواب اصبحت مشلولة ولا يؤخذ بها". واضاف: "ان المواقف ازاء هذا الامر اصبحت اكثر تعقيدا من الايام السابقة، وهناك مطالبات من بعض الكتل السياسية بعدم ذكر اسم كركوك في تعديلات القانون، وهذا مالا يرضاه البعض الاخر". وتابع القدو: "ان هذا الوضع جعل من الافضل ان تتم مناقشة القانون على مستوى المجلس السياسي للامن الوطني من اجل الوصول الى اتفاق سياسي بشأنه". واوضح: "ان مجلس النواب اخفق في اقرار تعديلات القانون ولم تستطع الكتل داخل المجلس الوصول الى اتفاق فيما بينها بشأنه، والمشكلة الاساسية التي تواجه ذلك هي قضية كركوك". وكان مجلس النواب قرر ترحيل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي للامن الوطني بعد ان اخفق في الوصول الى اتفاق لتعديل القانون. وكانت عقبة كركوك هي القضية الابرز التي حالت دون تعديل القانون.

فيما اعتبرت جبهة التوافق العراقية قرار تحويل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي للامن الوطني بمثابة دعوة الى مؤسسات الدولة وسياسييها لفرض تحمل المسؤولية تجاه حل القضايا الهامة والوطنية في البلاد. وقال الناطق الرسمي لجبهة التوافق سليم عبد الله الجبوري: "ان ذلك الامر يعني اشراك جميع المسؤولين العراقيين في معالجة وحل قضية طال انتظار حلها مبينا ان المجلس السياسي سيناقش الموضوع ويعطي حلولا توافقية تصب في مصلحة الشعب العراقي وهذا ماينبغيه بعد ان استنفد مجلس النواب كل المحاولات لحله". واضاف: "ان مجلس النواب من الناحية القانونية تعامل بحكمة للتوصل الى حل لقضية كركوك". وانتقد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حيدر العبادي، قرار ترحيل قانون الانتخابات الى المجلس السياسي للامن الوطني. ووصف في تصريح صحفي، هذا القرار بانه: "غير دستوري وغير قانوني لانه يعتبر المجلس السياسي للامن الوطني استشاريا".

واضاف: "ان قرار الترحيل اثبت ان مجلس النواب غير قادر على تشريع القوانين، وان هيئة رئاسته باتخاذها هذا القرار وضعت المسمار الاخير في نعش المجلس". ودعا العبادي المواطنين الى: "ان يختاروا في الانتخابات المقبلة شخصيات اكثر قدرة على تشريع القوانين".

الطالباني والمالكي يلتقيان غبطة البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان

بهرا- خاص

استقبل الرئيس جلال طالباني في مقر اقامته ببغداد، يوم الاثنين التاسع عشر من شهر تشرين الاول الجاري غبطة البطريرك مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريارك السريان الكاثوليك الكلي الطوبى، وعددا من السادة المطارنة، وأشار الرئيس طالباني في اللقاء الى: "ان المسيحيين بطوائفهم كافة مواطنون أصلاء سكنوا العراق منذ آلاف السنين وأسهموا اسهاما كبيرا في بناء الحضارة العراقية وقدموا خدمات جليلة للعراق ثقافيا وسياسيا واجتماعيا"، مؤكدا "انهم كانوا دائما طائفة مسالمة ومخلصة وبناءة ولهم حقوق تاريخية وسياسية وثقافية في هذا البلد، ولعبوا دورا كبيرا في الارتباط الحضاري بين الشرق والغرب". وشدد على اهمية دور وحضور المسيحيين في العراق، مضيفا "القادة السياسيون والحكومة والاحزاب الواعية يدركون أهمية الدفاع عن حقوق المسيحيين كاملة". مسلطا الضوء على الجرائم التي ارتكبت ضد المسيحيين ومستنكرا بشدة هذه الاعتداءات الارهابية التي استهدفت جميع العراقيين بضمنهم المسيحيين". وابدى الرئيس طالباني دعمه وتأييده المطلق لتحقيق الاهداف والمطالب المشروعة للمسيحيين، مؤكدا "ان القيادة السياسية في العراق الجديد تتبنى سياسة تصب في مساندة ومساعدة الأخوة المسيحيين واحتضانهم عند تعرضهم لاي خطر يهددهم، والاستجابة الى مطالبهم المشروعة".

من جانبه عبّر الوفد الزائر عن تقديره الكبير للرئيس طالباني لدعمه المستمر للمسيحيين في العراق مشيداً بدوره البارز في رأب الصدع وترسيخ الوحدة الوطنية، واهتمامه المباشر بهموم وهواجس المسيحيين. وادلى غبطة البطريرك مار اغناطيوس عقب اللقاء بتصريح صحفي عبر فيه عن شكره للرئيس طالباني لحسن الاستقبال، قائلا "سررنا كثيراً بزيارة فخامة رئيس الجمهورية مع أخوتنا أصحاب السيادة الوفد المرافق و كنا شديدي الفرح والأمل لأن فخامته يهتم بكل أبناء العراق الحبيب الغالي بمن فيهم المسيحيون". وأشار إلى "ان المسيحيين لا يطالبون بامتيازات ولكنهم يدعون الحكومة إلى أن تعامل جميع المواطنين بروح المواطنة الصحيحة". وأوضح بأنه قد تم التطرق خلال اللقاء إلى موضوع هجرة المسيحيين من البلاد، وخطورتها "لأنها تفصلهم عن وطنهم وعن أرضهم و قد لا يكون هناك إحتمال كبير لعودتهم". مضيفا ان "فخامته اكد لنا بأنه يشعر معنا بهذه الخطورة وطلب منا ان نشترك معه ومع الحكومة بوضع خطة صحيحة علمية وعملية للتقليل من الهجرة و تشجيع أولادنا المغتربين والمهجرين للعودة إلى أرضهم".

المالكي: الطائفة المسيحية من المكونات الرئيسة للشعب العراقي

وفي وقت سابق قال رئيس الوزراء نوري المالكي، السبت، إن أبناء الطائفة المسيحية من المكونات الرئيسة للشعب العراقي ولهم ما للمكونات الأخرى من الحقوق والواجبات، بحسب بيان لمكتبه. وجاء في البيان الصادر عن المكتب الاعلامي لرئاسة الوزراء أن رئيس الوزراء نوري المالكي أستقبل السبت السادس عشر من شهر تشرين الاول الجاري، رئيس طائفة السريان الكاثوليك في العالم غبطة البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث والوفد المرافق له، وأنه شدد خلال اللقاء على أن أبناء الطائفة المسيحية: "مكون أساس من مكونات الشعب العراقي ولهم الحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها عموم العراقيين".

ونقل البيان عن المالكي قوله "مررنا بظروف صعبة شهدت موجة من الطائفية واستهدفت مكونات الشعب العراقي كافة ولم تقتصر على المسيحيين فقط إذ تعرضت الجوامع والمساجد والحسينيات لمثل ما تعرضت له الكنائس من استهداف من قبل القاعدة والإرهابيين والخارجين عن القانون". وأردف المالكي أن المسيحيين في العراق: "اثبتوا وطنيتهم عندما واجهوا الطائفية وتمسكوا بوحدة بلدهم وأكدوا رغبتهم الحقيقية في المشاركة بعملية البناء والاعمار". ونقل البيان عن البطريرك مار اغناطيوس يوسف الثالث قوله خلال اللقاء إن "النهج الوطني الذي اعتمدتموه تحققت من خلاله الكثير من النجاحات حتى أعادت الأخوة واللحمة الوطنية بين العراقيين جميعا وتحقق الأمن".

جولة للنائب كنا في احد الاحياء السكنية ببغداد

بهرا- بغداد

زار النائب يونادم كنا السكرتير العام للحركة الديمقراطية الاشورية يوم الثلاثاء العشرين من شهر تشرين الاول الجاري، حي السلام السكني الواقع في منطقة البياع ببغداد، ورافقه في الزيارة السيد فلاح السعدي مستشار السيد امين العاصمة، والتقى السيد كنا باصحاب المحال التجارية في السوق المحلي بالمنطقة، حيث استجابت امانة العاصمة لمطلب النائب يونادم كنا الداعي للتريث في هدم السوق لحين تهيئة البديل او معالجة الموجود وفق المواصفات والشروط والزام المستفيدين بدفع المستحقات لامانة بغداد. جدير بالذكر بان امانه بغداد سعت لمعالجة ورفع التجاوز الحاصل على بعض الفضاءات ضمن الحي السكني المذكور مما كان سيؤدي الى هدم السوق المحلي وحرمان ابناء المنطقة من فرصة التبضع السهل.

ويستقبل رئيس معهد الدراسات الستراتيجية

بهرا- بغداد

استقبل السيد يونادم كنا السكرتير العام لحركتنا عضو مجلس النواب العراقي يوم الاربعاء الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول الجاري، الدكتور فالح عبد الجبار رئيس المعهد العراقي للدراسات الستراتيجية.

وبحث في اللقاء الاوضاع العامة في العراق ووضع شعبنا ودعوة المعهد الى اعداد ندوة خاصة تحت عنوان "التسامح الديني في العراق" الذي سيشارك فيه عدد من الشخصيات الحكومية والبرلمانية والدبلوماسية ورجال الاعمال بالاضافة الى الباحثين من معاهد ومؤسسات محلية لمناقشة وضع الاقليات الدينية والقومية والمشاكل والمعاناة والتهديدات التي تواجههم في الوطن وخطر الهجرة الذي بات يهدد وجودهم كشعب اصيل. وحضر اللقاء السيد روميل موشي عضو المكتب السياسي مسؤول العلاقات العامة للحركة.

العمود السياسي

نظام القائمة المغلقة يرمي إلى وأد إرادة الشعب وعرقلة الانتقال للأفضل

بقلم: صاحب الامتياز

ينتظر الشعب العراقي بفارغ الصبر الولادة القيصرية لقانون انتخابات ممثلي الشعب في مجلس النواب القادم كاستحقاق دستوري، اذ تنتهي ولاية المجلس وشرعيته بعد انقضاء أربعة سنوات تقويمية بعد أول جلسة له في نيسان عام ٢٠٠٥.

ووفقاً للدستور كان من المفروض ان تجرى الانتخابات في الأول من شباط القادم، إلا ان تزامن ذلك مع مراسيم الاربعينية والزيارة جعل مجلس النواب مضطراً لأن يقدم موعد الانتخابات اسبوعين ويحدد يوم ١٦/١/٢٠١٠ موعداً لاجراء الانتخابات.

ومنذ أكثر من أربعة أشهر واللجنة القانونية ورؤساء الكتل السياسية في المجلس في حراك وجلسات ومساع متواصلة للخروج بصيغة قانون تكون مقبولة من الأكثرية دون اللجوء إلى الحلول الرقمية وطريقة لي الأذرع بين الكتل البرلمانية التي بالتالي تمثل المكونات الأساسية للمجتمع العراقي، وعليه تحاشى ذوي العلاقة سبك مسودة القانون بطريقة طرح الخيارات المتعددة للحسم بالتصويت سواءاً العلني أو السري الذي ذهب إليه البعض رفعاً للاحراج "الاحراج" سواءاً كان لحفظ ماء الوجه أمام إرادة الشارع العراقي المنادي بالقائمة المفتوحة وامام المرجعية في النجف التي ايدته ايضا في وقت مبكر..

وفيما يخص الاختلاف بين المكونات السياسية الممثلة لمحافظة كركوك.. المشكلة القديمة الجديدة، التي تبرز على السطح منذ عقود، وبصورة خاصة بعد التغيير بعد اقرار الدستور للنظام الفيدرالي ومن ثم قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي خص كركوك بالمادة "٢٣" والتي عجز مجلس النواب عبر اللجنة الخاصة بها من التوصل الى حل مرض لممثلي مكونات المحافظة على خلفية التشكيك بسجلات الناخبين والتغيير الديموغرافي في المحافظة قبل وبعد التغيير..

وبين هذا وذاك تعثرت جهود مجلس النواب في انجاز قانون الانتخاب في وقته المناسب رغم قرار مجلس النواب القائل بحتمية انجازه قبل ١٥/١٠ ليتسنى للمفوضية العليا للانتخابات القيام بمهامها من طباعة بطاقات الناخبين وبقية الاجراءات اللوجستية وانجاز المهام بشفافية.. وبالنتيجة اصبح مجلس النواب امام ابواب موصدة بين الكتل البرلمانية المختلفة، بين من يهدد بالانسحاب من الجلسة في حالة فرض الحلول الرقمية وسلوك سياسة لي الأذرع ومن يهدد باستخدام الفيتو الرئاسي في حالة التوافق على تمرير القانون دون رضاه.. مما جعل رئاسة المجلس تتوجه الى ترحيل الامر للمجلس السياسي للامن الوطني الذي يضم الرئاسات في البلد اضافة الى رؤوساء الكتل النيابية **(اللي يفوق عدد اعضائها على العشرة!!)**، الامر الذي قسم المجلس والشارع الى مؤيد ورافض، بين من يؤيد ومن ينتقد، بل ومن يقول بعجز المجلس عن القيام بمهامه واعتبار الامر انتقاصا من اداء واهمية المجلس..

ونحن نرى بان المجلس السياسي للامن الوطني رغم عدم امتلاكه لاية صفة او خلفية دستورية او قانونية، الا ان الواقع يقول بانه بمثابة مرجعية سياسية للكتل النيابية، له الحق في رسم سياسة الكتل وله صلاحيات اوسع من صلاحيات اعضائه من النواب وله قدرة القرار والحسم ومواجهة المشاكل وتحمل المسؤولية اكثر ممن هم اعضاء في كتلته النيابية وبالتالي الخروج من عنق الزجاجة وتجاوز الازمة "ان شاء الله".. ومن جانب اخر وكما اوردنا اعلاه ان هذا المجلس الموقر قد تم حصره بين مكونات محددة من المجتمع العراقي دون اخرى، رغم مشاركتنا في البداية بجلستين على الاقل، الا اننا جوبهنا بسياسة الاقصاء والتهميش في الجلسة الثالثة له تحت ذريعة ان اعضاءه يجب ان يكونوا ممثلين في المجلس بعشرة نواب على الاقل.. وبذلك امسى ممثل المكون الكلداني السرياني الاشوري وكذلك ممثلي التركمان دون حق المشاركة في سبك وصناعة مقترحات القوانين او السياسات الوطنية التي تطبخ قبل طرحها على الحكومة للتنفيذ او لمجلس النواب للتشريع..

ورغم ان المجلس الموقر كان في سبات طويل ولاكثر من سنة دون ان يعقد اية جلسة، الا اننا الان نتوسم فيه ان يخرج بصيغة حل تخرج البلاد من الازمة التي يعيشها بصورة تضمن العدالة وتوفر الاطمئنان للجميع بغض النظر عن حجم القوم وتعداده، وان حقوق الانسان لا تقاس بالاعداد والاحجام للمكونات وكذلك الحقوق القومية - الثقافية - الدينية والسياسية للمجتمعات لا علاقة لها باعدادها واعداد اعضاء مجلس النواب اذا كانت التوجهات هي فعلا توجهات ديمقراطية حقيقية وايمان حقيقي بالشراكة والتآخي والعدالة..

وعليه نتوسم في المجلس السياسي الموقر اقرار ما ذهب اليه مجلس النواب من حيث المقاعد المحجوزة "الكوتا" لابناء شعبنا ولبقية المكونات ذات الخصوصية القومية - الدينية.

اما فيما يخص القائمة المغلقة والمفتوحة فلا نكشف سرا اذا قلنا ان نظام القائمة المغلقة يرمي الى وأد ارادة الشعب في انتخاب ممثليه وبالتالي استمرار الوضع على ما هو عليه من سلبيات وعرقلة الانتقال للافضل بكل ما تعني الكلمة من افضل..

وان ذلك لا يعني تأييدنا ومطالبتنا بنظام القائمة المفتوحة "بالمطلق"، لان ذلك سيصادر ويهضم حق اكثر من اربعة مليون عراقي مهجر او مهاجر اضافة الى تشظي المكونات في كل ارض البلاد وبالتالي ضياع اصواتها او عدم قدرة الاحزاب الاقلية على التوصل للقاسم الانتخابي ضمن المحافظة وبالتالي ضرورة اتاحة الفرصة لها ضمن الدائرة الواحدة والتي يمكن حصرها وتقديرها بما لا يزيد عن ١٥% من مجموع مقاعد مجلس النواب، وبالتالي يضمن حق كل من يعيش خارج دائرة محافظة في العراق او في المهجر ليمارس حقه الدستوري وواجبه الوطني ليدلي بصوته لمن يجد فيه الممثل الافضل في البرلمان المقبل.

وهذا يعني ان نعتمد النظام المختلط وليس اما مفتوح او مغلق - والنظام المختلط كما اسلفنا يعني مثلاً ٨٠% منه او حوله نظاما مفتوحا مقسما على دوائر المحافظات حسب السكان لتضمن حصتها الدستورية وشراكتها في مجلس النواب. وما تبقى يكون وفق نظام التمثيل النسبي اي العراق دائرة واحدة ليضمن حق المكونات والكيانات الصغيرة ومعهم المهجرون والمهاجرون الذين تؤكد الامم المتحدة كونهم ليسوا اقل من "٤" مليون انسان عراقي.

والله ينصر ارادة الشعب العراقي.

تحت شعار "المؤتمر السابع.. محطة تجديد.. وترسيخ وحدتنا"

اتحاد الطلبة والشبيبة الكلدوآشوري يعقد مؤتمره ويصدر بيانا ختاميا بالمناسبة

بهرا- خاص

"المؤتمر السابع .. محطة تجديد .. وترسيخ وحدتنا" تحت هذا الشعار عقد اتحاد الطلبة والشبيبة الكلدوآشوري مؤتمره السابع في بلدة القوش- سهل نينوى للفترة ١٦-١٧ تشرين الاول الجاري بمشاركة ١٧٠ مندوبا من كافة فروع ومراكز الاتحاد.

ابتدأت الجلسة الافتتاحية بالوقوف دقيقة صمت حدادا على أرواح شهدائنا الابرار، وبحضور السيد باسم بلو قائممقام قضاء تلكيف والسادة روميل موشي واندريوس يوخنا وجورج اسحق اعضاء قيادة الحركة الديمقراطية الاشورية - زوعا، والسيد الخيقر كيوركيس مدير تربية تلكيف والسيد هادي عزيز مدير تربية الحمدانية وممثلي الاتحادات الطلابية والأندية الثقافية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، القى فيها السيد نينوس يوخنا السكرتير السابق للاتحاد كلمة المؤتمرين، تلتها كلمة قائممقام قضاء تلكيف وكلمة مدير تربية الحمدانية، ثم تليت العديد من برقيات التهنئة التي ارسلتها مؤسسات شعبنا في الوطن والمهجر.. وبعد الجلسة الافتتاحية بدأت اعمال المؤتمر بانتخاب هيئة الرئاسة وتم حل اللجنة التنفيذية السابقة، وبدأت الجلسة الاولى بقراءة النظام الداخلي وبعد مناقشة مستفيضة تم اقراره من قبل المندوبين، وفي الجلسة الثانية تم مناقشة واقرار تقرير السكرتير والذي تضمن تقييما لعمل الاتحاد خلال السنتين الماضيتين والمعوقات التي واجهته، وتقييم الفروع والمكاتب من حيث الاداء والتنظيم، وفي الجلسة الثالثة تمت مناقشة برامج الاتحاد حيث اقر البرنامج وبعد مناقشات بناءة. وفي الجلسة الاخيرة تم انتخاب السيد كلدو رمزي سكرتيرا للاتحاد للدورة المقبلة بعدها تم انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. لختتم المؤتمر بكلمة السيد كلدو رمزي سكرتير الاتحاد هنأ فيها المندوبين وجميع أعضاء الاتحاد على نجاح اعمال المؤتمر قاطعا العهد على مواصلة النهج الذي تأسس عليه الاتحاد.

اعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبة

كلدو رمزي اوغنا سكرتير الاتحاد

بغداد/ فادي كمال، فادي غانم، انس وسام زيتو (احتياط)

اربيل/ خورا شماليل، سورين سالم، توني جونسن.

سهل نينوى: غيث توما/ كالح، المون ترسي/ سنحاريب، آرام بطرس (احتياط).

دهوك/ ايلين كيوركيس، نينوس عوديشو.

كركوك/ آشور زميل

وفي ختام المؤتمر السابع صدر بيان عنه ص٣.